عن سوريا»[١٦].

وراحت مثل هذه الاحتجاجات تصدر عن أوساط الرأي العام الفلسطيني، فيما كان موضوع الانتداب البريطاني على فلسطين قيد البحث في دوائر دول الحلفاء الغربيين، وخصوصاً في مؤتمر السلم العام. بين هذه الدول، كانت بريطانيا، كما مرّ معنا، متحمسة للموضوع، وكانت فرنسا مؤيدة له. وقد سعت الدولتان الى الحصول على رأي الولايات المتحدة التي كان رئيسها ويلسون أعلن، إبان الحرب، عن مبادئه الاربعة عشر الشهيرة حول استقلال الشعوب. والحقيقة ان ويلسون تردد في اعطاء موافقته، وارسل، من جانبه، لجنة اميركية للتحقيق، عرفت باسم «لجنة كينغ ـ كرين»، فزارت البلاد السورية، وأبلغت الى الرئيس نتيجة تحقيقاتها، وكلها تصور مخاطر انشاء وطن قومي يهودي في فلسطين[١٧].

غير ان صاحب المبادىء الاربعة عشر لم يأخذ بالنصيحة التي قدمتها اليه لجنة كينغ ـ كرين، بل أخذ بنصيحة لجنة أخرى تابعة للاستخبارات الاميركية. وقد أوصت هذه بأن تنشأ في فلسطين دولة منفصلة توضع تحت الانتداب البريطاني، وبأن تقدم المساعدات الى اليهود، وان يضمن مؤتمر السلم لليهود «انه مستعد للاعتراف بالدولة اليهودية حالما تتشكل هذه الدولة بالفعل»[١٨]. وكان من رأي لجنة الاستخبارات هذه، ان «من العدل والانصاف ان تصبح فلسطين دولة يهودية، اذا استطاع اليهود، بفضل التسهيلات المقدمة لهم لتحقيق هذه الغاية، ان يحولوها الى دولة»[١٩]. اما سكان البلاد العرب، فترد الاشارة اليهم في توصيات هذه اللجنة بوصفهم «عديمي الخبرة السياسية وشديدي التأثر بالتعصب وبالنزاعات الدينية»[٢٠] ليس غير. وحين يتعلق الامر بهم توصي اللجنة «بأن توضع الاماكن المقدسة والحقوق الدينية التي تتمتع بها سائر الطوائف تحت حماية عصبة الامم والدولة المنتدبة»[٢١]. وبهذا بزت الولايات المتحدة بريطانيا في تأييد المشروع الصهيوني وفي الاستهتار بوجود العرب وبحقوقهم الوطنية وصارت مسألة الانتداب في حكم المبتوتة.

وفيما بقيت المداولات بشأن اقرار الانتداب وبنوده جارية في الاروقة الدولية، الغت بريطانيا الادارة العسكرية في فلسطين واقامت محلها، في أول تموز (يوليو) ١٩٢٠، ادارة مدنية، يقف على رأسها مندوب سام بريطاني. وأول من عين لهذا المنصب كان هربرت صموئيل، اليهودي البريطاني المؤيد للصهيونية بحماس. وقد أوجب مرسوم ملكي بريطاني أُصدر في السابع من تموز (يوليو) ١٩٢٠، على الادارة المدنية أن «تتخذ التدابير لتضمن تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين بالتدريج»[٢٢]. وأول ما أفضى به صموئيل، بعد توليه منصبه في فلسطين، من توجيهات الى كبار رجال الادارة الانجليز في فلسطين اعلانه «أن سياسة حكومته التي جاء لتنفيذها هي تشجيع اليهود على ان تصبح لهم السيطرة على البلاد حتى يمكن انشاء حكومة يهودية»[٢٣]. وبهذا الانتقال من الادارة العسكرية الى الادارة المدنية، تحولت فلسطين الى مستعمرة من المستعمرات التابعة للتاج البريطاني، بعد احتفاظ الادارة الجديدة بالسياسة ذاتها في ما يتعلق بمستقبل البلاد. وفي عهد صموئيل هذا، أُصدرت قوانين عديدة حدّت من نشاط العرب، وحمت اليهود، وسهلت هجرتهم الى فلسطين، كما سهلت انتقال الاراضي الى أيديهم[٢٤].

كل هذا ساهم في اطلاق الاحتجاجات العربية، وقد تكررت أوجه الاحتجاج وحيثياته ضد مسألة الهجرة وانتقال الاراضي. اما عن رفض العرب لفصل فلسطين عن سوريا، فقد رأى مخاتير واعيان طولكرم، مثلاً، في احتجاج وجهوه الى مؤتمر السلم العام، في شباط (فبراير) ١٩١٩، «أنه لا